



«نحن لا نشكّل تهديداً لأي شعب أو حكومة»... العبارة لحسن روحاني أمّام مجلس الشورى الإيراني، وليس معروفاً كيف أمكنه التلفظ بها وهو يعلم جيداً أنها كذبٌ فاقع.

كان عليه، توخيًّا للدقة والصدق، أن يسأل أهل مضايا والزبداني وبلودان وبقين ودير الزور السورية، وأهل ديالى وتكريت وبعض بغداد العراقية، وأهل تعز اليمنية، وأهل بيروت اللبناني، وأهل البحرين، عما إذا كانت إيران تشكّل تهديداً لهم أم لا. فـ«خبراؤها» الموجودون على الأرض وميليشيات «حزب الله» اللبناني وجماعة «أنصار الله» الحوثية ورديقاتها العراقية كـ«أبو فضل العباس» والأفغانية كـ«الفاطميون» ليسوا قتلة وإرهابيين فحسب بل إنهم مهندسو حصارات التجويع وشركاء مباشرون في هذا العار الإنساني.

وإيران هي التي تحرّض المعارضة في البحرين على العدوانية بدل الحوار، وهي التي حولت «حزب الله» من «مقاومة» لإسرائيل من جنوب لبنان إلى أدوات لغزو بيروت، وأما «الحرس الثوري» فهو المشرف والمشارك في سفك دماء هذه الشعوب جميعاً.

لكن الرئيس الإيراني معذور، فليس في ملفات مجلس الأمن الدولي أي شكوى من دولة عربية ضد إيران، ولا في قرارات القمم العربية والجامعة العربية، والقمم الخليجية وبيانات مجلس التعاون، سوى كلام عام يرفض «التدخل الإيراني» أو يدعو إيران - بتهذيب وحصافة - إلى «وقف تدخلاتها».

لماذا؟ لأن الدول مسلوبة الإرادة، كالعراق وسوريا ولبنان، واليمن قبل الانقلاب الحوثي، فتكت الانقسامات بوطنية حكامها وسلبت قرار حكوماتها وأفقدتها حسّ تمييز السيادي عما هو خضوع يبلغ حدّ التماهي مع قوة خارجية مثل إيران يعلن مسؤولون فيها على الملايين يسيطرون على أربع عواصم عربية.

اشتغلت إيران ببدأب على تلك الانقسامات، وجعلت التعدديّة وبالاً على تلك الدول وتهديداً «ذاتياً» لها، حتى أن الاستلال بلغ بوزير الخارجية «اللبناني» حدّ «التضامن» مع إيران - ضد السعودية - «حفاظاً على الوحدة الداخلية» اللبنانية، كما قال، وطبعاً لا وحدة ولا من يوحدون، لكن الوزير تصرّف لمصلحة حزبه الذي غداً منذ تحالف مع إيران رئيس حربة الانقسام

كان روحاني يتحدث بعد لحظات على بدء التنفيذ الرسمي لرفع العقوبات عن إيران، معتبراً أن الاتفاق النووي والمفاوضات التي سبقته يمثلان «صفحة ذهبية» في تاريخ بلاده.

وكان من شأنه أن يمجّد هذا الإنجاز الذي انتخب على أساسه وجعله استراتيجية كبرى لحكومته،وها هو يعتبره «حصيلة مقاومة وحكمة وتبير شعب يعارض الحرب والعنف»، أي أنه أدخله في «الإيديولوجية الجهادية»، مستذكراً «شهادة الملف النووي الذين علمنا أن العزة والفخر هما ثمرة الجهاد والصبر»... ولا في أي لحظة اعترفت إيران، لذاتها لا لآخرين، بأن هذا «الملف» كان خدعة للذات، بدليل أن اللحظات الوحيدة التي اعتبرت فيها إيران دولة ذات صدقية هي لحظات تطبيقها الاتفاق، ولم تفدها طوال عقد ونيف تصريحات المرشد بأن «الإسلام يحرّم اقتناء سلاح نووي». وبالتالي فإن إيران صورت سعيها إلى العقوبات جهاداً ومقاومةً وتصور الآن رفع العقوبات على أنه انتصار، تاسيةً أن عشرات الدول حول العالم أنشأت مفاعلاتها النووية للأغراض السلمية من دون أي أزمة على الإطلاق، وأن دولاً كثيرة خامرتها أحلام الحصول على «القبلة» وتخلى عنها من دون أن تضع اقتصادها خارج خريطة التجارة العالمية أو تعرّض مواطنيها لمستوى عيش بائس باعتماد «استراتيجية الاقتصاد المقاوم».

لا يجهل الرئيس الإيراني أن التضحيات التي قدمها الشعب كانت أكبر بكثير من نتيجة «الانتصار» الذي تحقق بفضل الاتفاق النووي. نعم، هناك إنجاز العلمي، وقد حفّقه علماء إيرانيون يُشهد لهم، من دون أن يعلموا أنه سيفضي إلى هذا المال الكارثي الهجين: واحدٌ من أكثر نتاجات التقدّم العلمي حداً في تصرف أكثر العقول المؤدّلة تخلّفاً، بل واحدٌ من الإنجازات التي يفترض أن تضمن للأمة منها ورفاهها تحول في أيدي الملاّي و«الحرس الثوري» لعبّة لفقار الأمة وإذلالها.

وإذا كانت عقول هؤلاء العلماء عملت بأقصى طاقتها مدفوعةً بهدف إعلاء شأن إيران، ومعها إعلاء شأن الإسلام، فلا شك في أن لهاث البلد وراء رفع العقوبات ونيل الرضا الأميركي والمساعدة إلى تفكيك المفاعلات وترحيل اليورانيوم المخصّب وبيع المياه الثقيلة لم تكن النتيجة المستحقة لجهدهم.

فإيران ربحت برئاستها النووي وخسرت عقدين من التراجع الاقتصادي، وكسبت وهم «مكانة دولية» متقدّدة لتخسر وهم العَظمة النووية الذي رشت به الداخل لإسكاته ولم يعد هناك سبب لسكته، لكنها بالتأكيد لم تُعلِّم شأن «المقاومة» ولا شأن الإسلام بل وضعتهما في أكثر الاختبارات إجحافاً وانتهازيةً. فمعها غدت المقاومة شعاراً لتفطية أبشع الجرائم، ومعها غداً الإسلام مجرد وسيلة للفتن والمجازر وتنكيل المسلمين بال المسلمين.

حدّد روحاني هدفين لما بعد الأزمة النووية: الأول للداخل وهو «تنمية بلادنا وتحسين رفاهية الأمة»، والآخر للخارج وهو «إرساء الاستقرار والأمن في المنطقة». كان الأفضل أن يقتصر على الأول، فهو بالكاد يستطيعه، حتى مع عشرات مليارات الدولارات التي ستستعيدها إيران، وهي حق للشعب الإيراني في أي حال. أما بالنسبة إلى الخارج فبرهنّت إيران ما تستطيعه من عبث وتخريب، ومن دعم للإجرام والاستبداد والإرهاب، ولا داعي للمزيد منها، فهذا ما تعرفه وما طبّقته على أرض الواقع، وقد أهّلها سلوكها للتأزيم والتخريب، أما أن تكون مؤهلاً للمساهمة في الاستقرار فهذه قصة أخرى.

ذهب إلى مقارعة «الشيطان الأكبر» مشتّهيةً اكتساب كل سيناته، وانبرت إلى محاربة «المجرم الإسرائيلي» محققة كل أهدافه بل ماضيةً أبعد في تجسيد كل أحلامه السوداء ضد العرب، ولا نهاية حقيقة و«منطقية» لمغامرة كهذه إلا بالتماهي مع هذين الشيطانين طبيعياً ومصالح مشتركة.

إذا اعتُبرت عهود المحافظين الإيرانيين أسوأ ما عرفه العرب فإن عهود الإصلاحيين كانت أوقاتاً مستقطعةً لإضفاء مسحة من الجمالية الخادعة على ما بيته المتشددون. لكن حسن روحاني ليس محمد خاتمي الذي أنهى عهده منسجماً فعلاً مع ابتسامته وخطابه وهو يُحاسب الآن عليهم. فخلافاً لخاتمي يبدو الرئيس الحالي أكثر تشبعاً بأفكار المرشد واقتناعاً بأهداف «عصابة الحكم»، أي أنه إصلاحيٌ في ما يعني الداخل ومتشدد في ما يعني الخارج، يريد الداخل قوياً لتمكن إيران من الحفاظ على «مكاسبها» و«عربتها» الخارجيتين اللتين سيتذهما أدواتٍ في «الbiznes» الاقتصادي والسياسي مع العالم.

قد يُوجب حسن النية الأخذ في الاعتبار أن روحاني يسلك طريقاً طويلاً ولا يمكن الحكم على مراميه منذ الآن، إلا أن واقعيته تبطئ رهاناته الافتراضية أو المتخيلة، والواقع الإيراني بالغ الوضوح في غلبة الميكافيلية الإيديولوجية على أي عملية سياسية، وهيمنة السلاح على عمل الحكومة والمؤسسات، ووطأة «الحرس الثوري» واستخباراته على فاعلية القانون والقضاء. وإذا أضفنا سيطرة «الحرس» على جانب كبير من الاقتصاد، من خلال استثماره في «الاقتصاد المقاوم» (العقوبات)، فإن التنمية التي يتأهّب لها روحاني لا بد أن تتكيف مع هذا الواقع أيضاً. وبذلك تكون إصلاحاته في خدمة المحافظين وتشدّدهم.

مرة أخرى، يبدو الرئيس الإيراني معذوراً، فالإدارة الأميركيّة ذاتها تفاوض الإصلاحيين وتلطف المحافظين لأنّهم عصب النظام وسلاحه وسياساته، ولم يُسجّل لها أنها أزعجت المتشدّدين في أي مغامراتهم العدوانية في المنطقة العربية.

ومن يرصد مواقف واشنطن من أزمات الأعوام الخمسة الماضية يخرج بحقيقة مفادها بأنّ أميركا لم تر ولم تسمع بأي دور لإيران، لا في سورية ولا في العراق واليمن أو في لبنان والبحرين، ولا حتى في تأجيج الإرهاب. ومع أنّ باراك أوباما نسب لذاته «الحزم» في «التنديد» بـ«سلوك إيران المزعزع للاستقرار» إلا أنّ التنديد لم يشكّل يوماً سياسةً يعتدّ بها، وهو لم يمنع تدخلات إيران واستمرارها. لكنّ أوباما حرص على الإشارة إلى انتهاكات حقوق الإنسان وبرنامج الصواريخ الباليستية، باعتبارهما مشكلتين لا تزالان قائمتين مع إيران، أما الصواريخ فطُورت في ظلّ العقوبات ورغمًا عن أميركا، وأما حقوق الإنسان فغالباً ما تنساها أميركا حين تحصل على مصالحها.

الحياة اللندنية

المصادر: